

العنف الحضري كمحصلة لمظاهر الحياة بالمدينة وطرق مجابهته

أ.د / ياسمينه غضابنة
أ / عليمة لمطيش
قسم علم الاجتماع - جامعة قسنطينة 2

ملخص:

تعتبر ظاهرة العنف مشكلة اجتماعية قديمة عرفها الإنسان عبر التاريخ، لكن مع تطور المدن والمجتمعات تزايدت الظاهرة خاصة في المدن التي تشهد تحولات وكثافة سكانية عالية، حيث أصبح الفرد في المدينة يشعر بأنه في فضاء حضري محكوم، وتعددت أسباب تزايد المشكلة وتطورت من حيث وسائل الممارسة لتظهر في إطار العلاقات الاجتماعية بالمدن. والسؤال المطروح: ما هي أسباب مشكلة العنف بالمدينة؟
الكلمات المفتاحية: العنف، العنف الحضري، المدينة.

Résumé:

Le phénomène de la violence est considéré comme étant un ancien problème social connu par l'homme à travers l'histoire, et aussi le développement des villes et des sociétés. Ce phénomène augmente surtout dans les villes qui connaissent des changements et une plus haute densité de population. Attendu que l'individu en ville sent qu'il est dans un espace urbain cerné. Les causes et les motifs augmentent l'aggravation du problème de la violence et de l'insécurité qui se sont développées par leur pratique et apparaissent dans le domaine des relations sociales en ville.

Et la question posée:

_ Quelles sont les raisons de ce problème de la violence en ville?

Mots clés: La violence, La violence urbaine, La ville.

مقدمة:

إن التحولات والتطورات التي تشهدها مختلف المدن المعاصرة وخاصة النامية منها، كان لها الأثر الهام على الأفراد والجماعات وعلى المؤسسات الاجتماعية المتواجدة بها، سواء من حيث الأفكار والقيم أو من ناحية الوظائف والأدوار، وحتى على أنماط التفاعل وأشكال العلاقات الاجتماعية. أين أدت عملية التصنيع والتحضر إلى تزايد حجم السكان بالمدن، نتيجة النزوح الريفي المتزايد نحوها، مما شكل ضغطا على مختلف المرافق والتجهيزات، والخدمات المتوفرة بها، وأصبح الفرد يواجه جديد القيم والأفكار التي لا تتناسب وعاداته وتقاليد، ويشعر بأنه في عزلة اجتماعية عن الآخرين، وأنه محكوم في حيز جغرافي ويصعب عليه تحقيق رغباته وطموحاته، مما يولد عنده القلق والضغط الذي ينعكس في أفعال عنيفة، معبرا بها عن الرفض للواقع المعيشي الصعب بالمدينة.

ويظهر العنف في المدينة عند الشرائح الاجتماعية المختلفة وخاصة عند الشباب، الذين هم في تجدد مستمر من حيث الطاقات والقيم والأفكار، والطموحات المتواصلة في تحقيق الآمال والرغبات، وتتعدد أشكال العنف وأسبابه تبعا للظروف الاجتماعية، والمعيشية وتحولات الحياة الحضرية بالمدينة، لتأخذ طابعا فرديا وجماعيا، وتتطور من حيث وسائل الممارسة، لتظهر في إطار عمليات التفاعل اليومية للأفراد والجماعات، وحتى في إطار العلاقات الاجتماعية.

والمدينة الجزائرية خير دليل للمدن التي تعاني ظاهرة العنف وتزايدها، وتعدد أسبابها وتأثيراتها في مختلف المجالات، وللتعرف أكثر على أبعاد الظاهرة سيتم عرضها بالتحليل والدراسة، انطلاقاً من تحديد معنى العنف والعنف الحضري، المدينة وأهم التحولات الحضرية ومظاهر الحياة بها، وصولاً إلى الحلول والاقتراحات التي تمكن من التخفيف من حدة الظاهرة.

أولاً: تحديد المفاهيم:

1 – في معنى العنف:

يعرف العنف على أنه: "استخدام القوة واعتمادها لإلحاق الأذى بالآخرين". (01).

• عند بعض العلماء:

تعريف «أحمد زكي بدوي»: "العنف هو استخدام الضغط أو القسوة استخداماً غير مشروع، أو غير مطابق للقانون ومن شأنه التأثير على إرادة فرد ما". (02)

تعريف "محمد بيومي": "العنف عبارة عن سلوك عدواني بين طرفين متصارعين، يهدف كل منهما إلى تحقيق مكاسب معينة أو تغيير وضع اجتماعي معين". (03)

والعنف: "سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر من طرف قد يكون فرداً، أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال طرف آخر وإخضاعه في إطار علاقة قوة غير متكافئة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية، أو نفسية لفرد أو لجماعة أو لطبقة اجتماعية أو لدولة أخرى". (04)

• المفهوم الإجرائي:

العنف هو كل السلوكيات والمحاولات الفردية والجماعية، الظاهرة أو الخفية التي تهدف إلى إلحاق الأذى بالآخرين، وتعمل على تغيير الواقع وتحويله سواء كان ذلك باعتماد الإكراه المادي أو المعنوي.

2 – في معنى العنف الحضري:

يقصد بالعنف الحضري: "تلك العمليات الممارسة من طرف جماعة أو جماعات، قصد تغيير الأوضاع والمطالبة بالحقوق على أنواعها المختلفة الاقتصادية، اجتماعية أو سياسية كانت، وذلك بإتباع أدوات وأساليب عنيفة داخل المحيط الحضري، والمدينة تعتبر عامل هام للتعبير عن أشكال العنف والعمليات العنيفة. كما أن معاناة الفئات المهمشة وحرمانها من معظم الحقوق، يعد عامل أساسي في ازدياد ظاهرة العنف بالمدينة". (05)

والعنف الحضري كذلك سلوك بعيد عن التحضر تحركه الدوافع العدوانية، والطاقت الجسمية وينصب على الأشخاص وممتلكاتهم لقهرهم، ويرى البعض أنه سلوك يتبناه الفرد ضد المخاطر التي يواجهها من أجل البقاء على الحياة ومواجهة ظروف الحياة بالمدينة. (06)

ويمكن تصنيف السلوكات العنيفة بالمدينة في ضوء العديد من المعايير، معيار أولي يشمل شكل السلوك العنيف وطبيعته، ويظهر هذا النوع في أحداث الشغب والتظاهرات والإضرابات، معيار ثاني يشمل الفعل العنيف ودوافعه حيث يكون للعنف أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية ودينية، معيار ثالث مرتبط بالقوى التي تمارس العنف ويمكن الحديث في هذا الإطار عن العنف العمالي، العنف المؤسسي... (07)

• المفهوم الإجرائي:

العنف الحضري هو مجموع الأفعال والسلوكيات والعمليات، التي يقوم بها الفرد أو الجماعة داخل المدينة، من أجل تحقيق مختلف الطموحات والرغبات، ومواجهة القيم والعادات والتقاليد والأفكار، التي يعتبرونها عائقاً أمام تكيفهم مع الظروف المعيشية للحياة الحضرية، بجانبها المادي والمعنوي.

3 – في مفهوم المدينة:

– يعرف "بارك" المدينة من الناحية الاجتماعية أو الجانب الاجتماعي الذي أساسه التفاعل الاجتماعي على أنها «المكان الذي يشمل على تجمعات سكانية كبيرة، والذي تقام فيه مراكز معينة وظيفتها إشعاع الأفكار، والممارسات التي تعمل على تنمية نمط الحياة الحضرية، وأسلوبها داخل المدينة». (08)

– وتناول "مفورد" المدينة على أنها حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ويمكن استقراء تاريخها من خلال هذه التراكمات التاريخية، ومن خلال تطورها زمنياً تأخذ شكلاً تتابعياً للمراحل التي مرت بها، ونتيجة هذا التتابع الزمني تعد تراكمية في المكان. (09)

ويحدد "ماكس فيبر" المدينة على أنها "مكان سكن واستقرار متسعين تسوده ثقافة معينة، واعتمد فيبر لهذا التعريف مقومين الأول تواجد مركز سلطة والثاني تواجد مركز تبادل السلع "السوق". (10)

• المفهوم الإجرائي:

تعرف المدينة بأنها البيئة الإنسانية المتركرة في موقع محدود يقوم وجودها على تقسيم العمل وعلى العلاقات المادية، المنافسة وسهولة الحركة الاجتماعية الأفقية والرأسية.

ثانياً: الاتجاهات النظرية لمعنى العنف الحضري:

تعتبر ظاهرة العنف ظاهرة على أعلى درجة من التعقيد والتشابك، مما أدى إلى تعدد أشكاله وتتنوع أسبابه، دوافعه ومستويات ممارسته، كما تتعدد الأبعاد المفسرة للظاهرة من اجتماعية، اقتصادية وسياسية....، هذا إضافة إلى تنوع الاتجاهات المفسرة والتي ندرج أهمها كالآتي:

1 – الاتجاه الأول:

ويرى هذا الاتجاه بأن العنف يتمثل في كل سلوك متضمن الاستخراج الفعلي للقوة المادية، بهدف إلحاق الأذى بالآخرين والذات معاً، إضافة إلى تخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف.

2 – الاتجاه الثاني:

مرتبب بالاتجاه الأول وما يتضمنه هذا الاتجاه أنه يوسع مفهوم العنف، ليشمل استعمال القوة والاستخدام الفعلي لها.

3 – الاتجاه الثالث:

وينظر للعنف على أنه مجموعة اختلالات وتناقضات متضمنة في الهياكل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية داخل المدينة الواحدة أو المجتمع الواحد (غياب التكامل الوطني)، ويطلق عليه العديد من الباحثين تسمية: "العنف الكلي أو البنائي". (11)

ثالثاً: مظاهر الحياة بالمدينة وعلاقتها بانتشار العنف:

ويؤكد ابن خلدون أن حياة الثراء والترف بالوسط الحضري، لها علاقة مباشرة لانتشار السلوك الانحرافي الجريمة والعنف حيث يقول: "تنكسد الأسواق يفسد حال المدينة وداعيه، ذلك كله إفراط الحضارة والترف وهذه مفسدات في المدينة على العموم، في الأسواق والعمران والتلون بألوان البشر في تحصيلها، وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها بحصول لون آخر من ألوانها... وتتصرف النفس إلى الفكر والغوص عليه واستجماع الحيلة، تجد الأفراد أجرياء على الكذب والغش والسرقة...، وإطراح الحشمة في الخوض فيه بين الأقارب وذوي المحارم، وإذا فسد الإنسان في قدرته على أخلاقه فسدت إنسانيته". (12)

ويصف علماء الاجتماع المدينة على أنها المحيط الذي تسوده رابطة التضامن القوية بين أفرادها، فطرق اللباس للفرد واختياره لون المنزل والحريات التي تعطى للأولاد في الجيرة، كلها مؤشرات تعكس تأثر الفرد بما يعتبره جيرانه سلوكاً سوياً،

فهي لا تدل على طريقة تفكير الفرد الخاصة فحسب، وظاهرة العنف والجريمة عندهم في نطاق الجيرة تكون نتيجة لضعف أو أصر التضامن فيها وهذا ما تتميز به المدن المعاصرة حيث تنتشر بها العلاقات الثانوية والسطحية على حد تعبير "لويس ويرث". (13)

والمميزات التي تتصف بها الحياة الحضرية والمدينة، ساهمت إلى حد كبير في ارتفاع وتطور الجريمة والعنف والانحراف.

ومن مميزات الحياة في المدينة نجد:

1 - الحركية السكانية:

ويتميز الفرد في المناطق الحضرية بكثرة الحركة، والتنقل إما عمودية مرتبطة بتغيير مكان الإقامة من منطقة لأخرى، وتعلق هذا بالشغل أو أفقية متعلقة بتغيير الشغل أو المركز الاجتماعي، وهذه الحركة تكون لها آثار في إضعاف العلاقات والروابط، بين الأفراد والجماعات وتشجع العلاقات الثانوية، ويضعف الضبط الاجتماعي. ويقصد بالحركة فقدان الروابط مع الأقارب والجيران، ما يسمح بظهور معايير وقيم جديدة وتتغير الأدوار، ومن هنا تظهر مشاكل التكيف مع الوضع الجديد، كما أثرت الحركة السكانية في الروابط العائلية، والتي تعتبر نقطة هامة في تزايد السلوك الإجرامي.

2 - صراع القواعد والأدوار:

تتميز أفرادها باختلاف السن، الجنس والشغل، الاهتمامات المواقف والقيم، كما تتباين الحياة الحضرية بتباين في الثروة والبنية الاجتماعية، وينتج عن هذا التباين اختلاف القيم والقواعد الاجتماعية وصراع في الأدوار الاجتماعية. ويواجه المهاجرون من الريف نحو المدينة مشكل الصراع الثقافي لأن طريقة عيشهم السابقة تختلف عن طريقة العيش الحضرية تؤدي بهم إلى عدم التكيف مع الحياة في المدينة.

3 - التغيير:

تتميز الحياة الحضرية بالتغيير الاجتماعي والثقافي السريع والناجم عن التصنيع، التعليم ووسائل الإعلام.

4 - النزعة الفردية:

تتميز الحياة الحضرية بظهور وانتشار النزعة الفردية، وحلت الأناية محل التعاون الذي يسود المناطق الريفية، ويكون الهدف الأساسي من العلاقات الاجتماعية بالمناطق الحضرية خدمة المصالح الفردية والخاصة. وهذه الفردية والأناية تؤدي إلى التنافس بين الأفراد والجماعات، والطبقات الاجتماعية المختلفة، ويلجأ الأفراد إلى اعتماد وسائل وطرق غير شرعية لتحقيق أهدافهم مما يؤدي بهم إلى الوقوع في مختلف أنواع الجريمة (العنف).

فالنزعة الفردية الحادة والتنافس المتزايد تسمح بارتفاع نسبة العنف و الجريمة بالمدينة أو الوسط الحضري.

5 - المادية:

حيث تعتبر الفردية والتنافس في المنطقة الحضرية من بين الأسباب الرئيسية لانتشار المادية. لأن سكان الحضر يقيسون بعضهم على أساس حجم الثروة والممتلكات المادية.

6 - ضعف العلاقات:

نظرا للكثافة العالي وحركة السكان بالمدينة تقل الاتصالات الشخصية بين أفرادها، فالسكان الحضريين حسب «ماكس فيبر» تكثر لديهم اللقاءات بعيد من الأفراد لكن معرفتهم تكون سطحية ولا تمثل علاقة أولية مترابطة. يقول "لويس ويرث": "تتميز المدينة بالاتصالات الثانوية، أكثر من الاتصالات الأولية...، فالاتصالات غير شخصية، اصطناعية وانتقالية". (14)

وتلك الخصائص المميزة للمدينة ومظاهر الحياة بها، فتحت المجال في انتشار أماكن ومناطق لتزايد انتشار مختلف أنواع العنف والجريمة خاصة، والمشكلات الاجتماعية عامة.

رابعاً: إحصائيات عن العنف في الجزائر:

كشفت حصيلة مبادرة "السنة الجزائرية للوقاية في الوسط الحضري" التي تم إطلاقها من قبل مصالح الأمن الوطني عن وجود 6836 طفل مجرم، من بينهم 20 طفلاً (قاتلاً) و 272 قاصرة مجرمة بنسبة 3%. وهذا بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها المديرية العامة للأمن الوطني، فيما يتعلق بجنوح الأطفال والعنف الممارس ضدهم بانخفاض قدر بـ 13% نسبة مقارنة بالسنة الماضية، أكدت رئيسة مكتب حماية الطفولة بالمديرية العامة للأمن الوطني، عيد الشرطة خيرة مسعودان أن سنة 2013م شهدت انخفاضا محسوسا في جنوح الأحداث والعنف الممارس بنسبة 13% مقارنة بعام 2012 م.

كما سجلت مصالح الأمن 3865 قضية عنف ضد المرأة تصدرتها قضايا الاعتداءات الجسدية بـ: 2497 قضية، يليها التحرش الجسدي بـ: 151 قضية والقتل العمدي بأكثر من 16 قضية إلى جانب تورط ما يزيد عن 3000 شخص على رأسهم الأزواج والأبناء والإخوة.

كما أظهرت الوزارة المكلفة بشؤون الأسرة وقضايا المرأة أن كل امرأتين من مجموع 10 نساء يتعرضن للعنف داخل الأسرة، ولأن 10% من النساء الجزائريات يتعرضن إلى عنف جسدي والممارس غالبا من قبل الأزواج.

وتعتبر النساء المطلقات والأرامل من بين النساء عرضة للعنف في الأسرة، حيث أن 20% منهم يتعرضن للإهانة و 45% إلى عنف مادي، أما بخصوص عدد النساء ضحايا العنف فيقدر بـ: 9 آلاف ضحية عنف بمختلف أشكالها.

كما تشير آخر الإحصائيات إلى تسجيل 300 ألف مدمن على المخدرات بالجزائر بنسبة 40% إلى 50% يستهلكون القنب الهندي و 40% المهلوسات.

وتشير إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن نسبة المدمنين في الوسط التربوي بلغت 13% منهم الفتيات، وتم حجز نحو 64 طن من المخدرات، و 136200 قرص مهلوس فضلا عن 7.8 غرام من الهيروين. وهذه الإحصائيات تربط الظاهرة بالواقع وتبرز حجم الخطورة. (15)

خامساً: طرق التقليل من جرائم العنف الحضري:

1- على مستوى الإدارة والتسيير الأمني للمدن الكبرى:

- إدارة أمن حضري فعال مع تطوير تنظيم الأمن الحضري بإعادة تدريب عناصره.
- تفعيل مصالح الاستعمالات العامة وتقويته.

2- على مستوى تسيير المؤسسات للقضايا العامة والمواطنين:

- سهر البلدية على تنظيف الأحياء وخاصة الأماكن العمومية.
- عدم السماح لأي شخص ببناء سكنات فردية وسط أحياء مكونة من عمارات، أو بناء عمارة مكونة من أحياء سكنية شعبية أو بناء سكنات ضخمة في أحياء قصديرية.
- العمل على جعل المجالس الشعبية المنتخبة تخضع لمقاييس محددة وتشرط في المرشحين لشغل تلك المناصب المسيرة لتلك التجمعات الخبرة في التسيير.

3- على مستوى النوعية الأمنية والوقاية من الجريمة:

- توعية المواطنين بالطرق والأساليب التي يعتمدونها المجرمون في ارتكاب الجرائم والاحتياطات الواجب اتخاذها حتى لا يقعون ضحية لبعض الجرائم.
- تفعيل مؤسسات اتصال وخاصة التلفزيون على اعتبار أنه أكثر تأثيرا على المشاهدين وخاصة منهم الأطفال.

خاتمة:

تبقى المدينة بمظاهر الحياة الحضرية والتحول التي تشهدها، مكان لجلب العدد الأكبر من السكان والمهاجرين، ومكان التمرکز التجاري والصناعي والسياحي من جهة، ومن جهة أخرى تفتح المجال لنشوء فضاء خاص لانتشار مختلف أنواع الانحرافات والعنف والجريمة.

وعلى هذا فهل بإمكان الدول النامية خصوصا والدول المتقدمة عموما، إنشاء مدن بمعايير اجتماعية محضنة تعمل على التخفيف من انتشار تلك المشكلات الاجتماعية، وتضمن معايير تخطيط اجتماعي يراعى فيها الخدمات والمرافق العامة التي تضمن عمليات التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية للأفراد داخل المدن.

والتساؤلات التي تبقى مطروحة: أي مدينة نعيشها في ظل تزايد المشكلات الاجتماعية؟.

وأي وعي اجتماعي نعيشه بالمدن ويمكنه التخفيف من مختلف أنواع الجرائم والمشكلات الحضرية؟.

*قائمة المراجع:

1- jean max fery: la gestion de l'agressivité en institution , chronique sociale , France, 2013, p, 25.

02- أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار وفاء للطباعة والنشر، عمان، 1997، ص، 08.

03 - محمد بيومي: ظاهرة التطرف، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1992، ص، 99.

04- said hannachi: les effets de la violence , du stress au trauma, édition média plus, Constantine, Alger, 2011, p, 13.

05 - ابراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، د. عبد الحميد دليمي: التهميش والعنف الحضري، سلسلة الدراسات الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص، ص، 41، 44.

06 - عبد الله المبارك الزواهرية: العنف داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، أسبابه وأنماطه، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص، 29.

07 - المرجع السابق، ص، 31

08 - محمد عباس ابراهيم: التصنيع والتحضر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص، ص، 44، 45.

09 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص، 07.

10 - رجاء مكي طبارة: مقارنة نفسية اجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص، 60.

11- إبراهيم توهامي وآخرون، مرجع سابق، ص، ص، 41، 43.

12 - محمود الداودي: قراءات في رفوف مكتبة العلوم الاجتماعية حول السلوكات الإجرامية والانحرافية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2013، ص 97، 98.

13 - المرجع السابق، ص، 68

14- محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع، نظريات وتطبيقات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص، 122.

-15 www.waktdjazair.com